

## عناوين:

- أغلق التحالف الذي تقوده السعودية حدود اليمن في 6 نوفمبر.
- وقف الرحلات الإنسانية من وإلى اليمن لسبب إغلاق الموانئ.
- لا يمكن نقل المواد الإنسانية الضرورية إلى اليمن.
- موظفي الإغاثة غير قادرين على الوصول إلى اليمن، وزملائهم داخل اليمن الذين يتوجب استبدالهم بنوبات تغيير غير قادرين على مغادرة البلد.
- ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 60 في المائة في صنعاء، وارتفع سعر المياه المنقولة بالشاحنات بنسبة 133 في المائة.

## نظرة عامة على الأوضاع

أعلن التحالف الذي تقوده السعودية في 6 نوفمبر إغلاقاً مؤقتاً لكل المطارات والموانئ والمنافذ البرية لليمن، مصرحاً بأنه سيتم تطبيق إجراءات الإغلاق مع مراعاة استمرار دخول وخروج المساعدات وفرق العمل الإنساني وفقاً لتحديث إجراءات التحالف". غير أنه ومنذ صدور إعلان التحالف، لم يتم تلقي أي تصريح للرحلات الجوية الإنسانية إلى ومن اليمن ولمركب "فوس أبولو" التابع لبرنامج الأغذية العالمي لدخول عدن. ما زالت شحنة الإمدادات الطبية التابعة لمنظمة العالمية في جيبوتي. وارتفعت أسعار الوقود في المناطق الحضرية مثل صنعاء بشكل حاد. فقد ارتفع سعر البترول من 275 ريال يمني لكل لتر إلى 335 ريال (بزيادة 22 في المائة تقريباً). وارتفعت أجرة باصات النقل العام في صنعاء إلى الضعف، وفي بعض الحالات تضاعفت ثلاث مرات.

دعت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى جميعاً إلى إعادة فتح واستئناف الرحلات الجوية، مشددين بأن استمرار الإغلاق سيزيد من حدة الأزمة الإنسانية في اليمن ويدفع بملايين السكان في اليمن بنحو أقرب إلى المجاعة والموت.

## الأثر على الأمن الغذائي

- لدى برنامج الأغذية العالمي 200,000 طن حالياً من المواد الغذائية لمساعدة ستة ملايين شخص حتى أوائل شهر يناير المقبل. تشمل هذه الكمية 108,000 طن من الحبوب المخزنة في مستودعات موانئ الحديد والصليف.
- يتوقع برنامج الأغذية العالمي وصول إجمالي 72,000 طن من المواد الغذائية المختلفة الشهر القادم إلى اليمن، نصفها عبر الحديد والصليف. وستتسبب إطالة أو تأخير إيصال هذه الكميات في إلحاق الضرر بستة ملايين شخص ضعفاء يعتمدون على هذه المساعدات الشهرية.
- يعتمد برنامج الأغذية العالمي على استمرار تدفق السلع إلى اليمن نظراً للوقت الذي تستغرقه المواد الغذائية ميدانياً للوصول من الموانئ إلى السكان المحتاجين.
- حرق مسار السفن من مينائي الحديد والصليف إلى عدن ليس خياراً مرغوباً بسبب افتقار ميناء عدن إلى القدرة الاستيعابية على المستويين الإنساني والتجاري. إذ سيتسبب ذلك في زيادة المدة التي تستغرقها الشحنات الإنسانية حتى وصولها إلى السكان المحتاجين بمدة إضافية بين أسبوع واحد إلى ثلاثة أسابيع، إضافة إلى زيادة في كلفة النقل من 30 دولار إلى 70 دولار في كل طن.
- تبلغ القدرة الاستيعابية الكلية لمستودعات التخزين لميناء عدن 270,000 طن، وهي غير كافية لخصن المتطلب الشهري للإمدادات الإنسانية والتجارية والتي تتراوح بين 350,000 إلى 400,000 طن، هذا الأمر قد يؤدي إلى ازدحام فعلي في الميناء وتكاليف غرامات تأخير عالية.
- نقل الإمدادات من موانئ عدن وجيزان إلى المحافظات الشمالية يستلزم العبور خلال الخطوط الأمامية من النزاع. ستكون مصاريف النقل عالية، وستبلغ في النهاية حداً تصبح فيه صعوبة المنال للأسرة اليمنية العادية.

## الأثر على الأوضاع الصحية

- تم في 9 نوفمبر منع منظمة الصحة العالمية من إيصال 250 طن من المواد الطبية عن طريق البحر لأن سفينة التموين لا تستطيع مغادرة جيبوتي بسبب إغلاق ميناء الحديد. وكانت السفينة تحمل أطقم أدوات جراحية، وأجهزة تخدير، ومجموعة حاضنات المواليد الخدج، وأفراس تنقية المياه ومستلزمات ضرورية أخرى.

- وقد حذرت منظمة الصحة العالمية من أنّ مخزونها من المستلزمات الطبية ينخفض بشكل خطير. حيث لم يعد هناك سوى 20 من أطقم معالجة الحوادث موجودة في البلد، كافية لإجراء 2,000 عملية جراحية، وتم إجراء مئات العمليات الجراحية في الأيام الماضية كنتيجة لاشتداد حدة النزاع مؤخراً.
- حذر صندوق الأمم المتحدة للسكان من أن إغلاق الوصول إلى اليمن سيضرّ بنحو 2.2 مليون من النساء في سن الحمل. منهم 352,000 امرأة حبلى من ضمنهن 52,800 امرأة يواجهن مخاطر تهدد حياتهن في حالة عدم حصولهن على الرعاية الطبية للأمومة والأدوية الطارئة المنقذة للأرواح.

### الأثر على الأطفال

- سيصبح مليون طفل على الأقل دون عمر سنة واحدة عرضة لمخاطر الإصابة بأمراض منها شلل الأطفال والحصبة في حالة منع وصول اللقاحات إلى اليمن.
- ستواجه مخازن اللقاحات في 22 محافظة خطراً كبيراً بالإغلاق بسبب نقص الوقود. ويمكن أن تتلف لقاحات مخصصة لآلاف الأطفال.
- سيتسبب نقص الإمدادات الطبية في سوء تفشي الدفتيريا المبلغ عنه مؤخراً في خمس مديريات في محافظة إب. تم الإبلاغ عن حوالي 87 حالة يشتبه إصابتها بالمرض وتوسع وفيات مرتبطة بها.
- سيحرم نفاذ مواد التغذية الصحية 27,000 طفل يعانون من سوء التغذية من تلقي التغذية العلاجية الضرورية، الأمر الذي سيجعلهم عرضة للإصابة بالأمراض. قد يتسبب ذلك في المزيد من وفيات الأطفال.

### الأثر على الاستجابة لتفشي الكوليرا

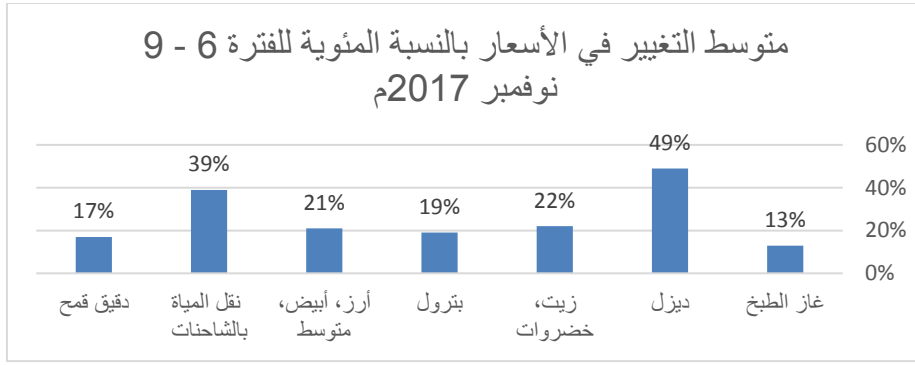
- ستتأثر قدرات منظمة اليونيسيف الجارية للاستجابة في قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي لمكافحة تفشي الكوليرا. وسيتضرر ستة ملايين شخص تقريباً بشكل سلبي في المديريات ذات المخاطر العالية لتفشي الكوليرا.
- يكفي المخزون الحالي من الوقود فقط حتى نهاية نوفمبر الجاري، وستتوقف في حالة عدم استعاضته أنظمة إمداد المياه والتشغيل لمحطة معالجة مياه المجاري.
- سيتعرض عمل وحركة فرق الاستجابة السريعة التي تخدم نصف مليون شخص تقريباً في الأسبوع الواحد للإعاقة.

### الأثر على الأوضاع المعيشية

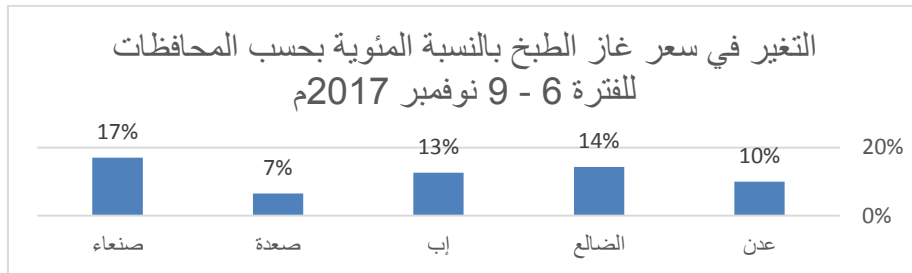
- ارتفع سعر البترول من 275 ريال يمني لكل لتر إلى 335 ريال (بزيادة 22 في المائة تقريباً). وبلغ سعر اللتر الواحد 600 ريال يمني في السوق السوداء. الأمر الذي تسبب في ارتفاع أجرة باصات النقل العام في صنعاء.
- ارتفع سعر المياه المنقولة بالشاحنات بنسبة 133 في المائة من 0.6 ريال يمني لكل لتر إلى 1.4 ريال للتر الواحد، وهي زيادة ارتبطت حسب التقارير الواردة بارتفاع أسعار الديزل والبترول المستخدمان لنقل المياه بالشاحنات واستخراجها باستخدام مضخات الآبار.
- ارتفع سعر غاز الطبخ بشكل كبير بنسبة تزيد عن 109 في المائة للغاز المستورد وبنسبة 24 في المائة للغاز المنتج محلياً في اليمن.
- تقدر مجموعة الأمن الغذائي والزراعة ومنظمة الفاو أن 70 في المائة من اليمنيين لا يمتلكون أي مخزون غذائي ويقومون بشراء غذائهم يومياً من السوق المحلية. سيتضرر هؤلاء الناس مباشرة بالارتفاع في أسعار الماء والغذاء وتكاليف النقل.

### تحليل أولي لزيادات الأسعار في محافظات الضالع وحجة وإب وصعدة وصنعاء

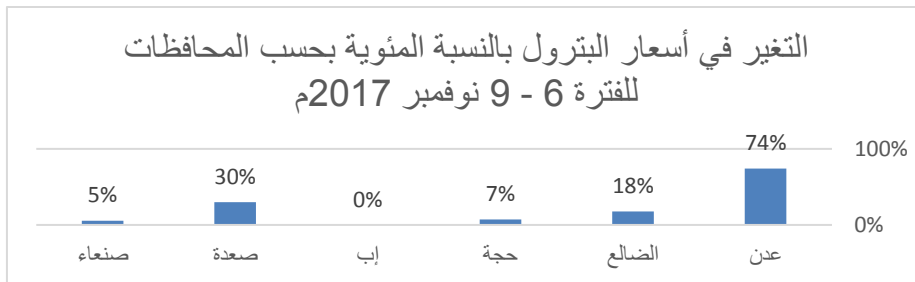
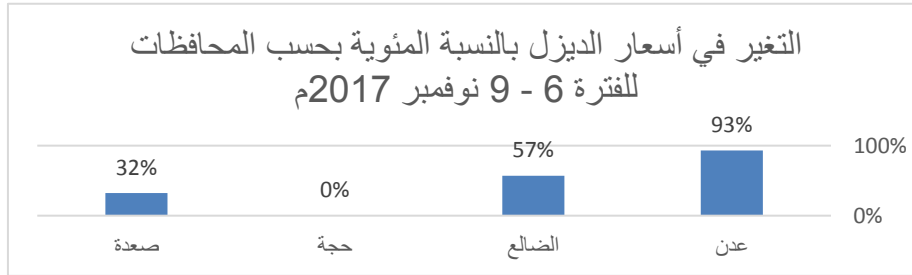
- يظهر التحليل أدناه لمحة عن تقلبات الأسعار في محافظات الضالع وحجة وإب وصعدة وصنعاء من 6 - 9 نوفمبر الجاري. الأوضاع غير مستقرة في الأسواق في اليمن ومن المحتمل استمرار التغير في الأسعار. إضافة إلى أن استخدام عينة صغيرة يمكن أن يؤثر على هذا التحليل.
- تظهر النتيجة الأولية (الموجودة أدناه) الزيادة المتوسطة في أسعار المواد المختلفة في المحافظات. تظهر زيادة كبيرة في كلّ التكاليف، غير أن زيادة صغيرة بشكل ملفت للانتباه ظهرت في أسعار البترول وغاز الطبخ.



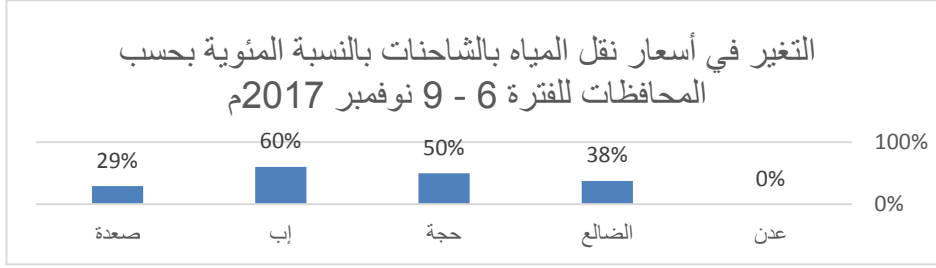
- يكاد التغيير في سعر غاز الطبخ أن يكون ثابتاً جداً في كافة أنحاء البلد، على الرغم من أن هناك اختلاف بين صنعاء وصعدة تقريباً بنسبة 10 في المائة.



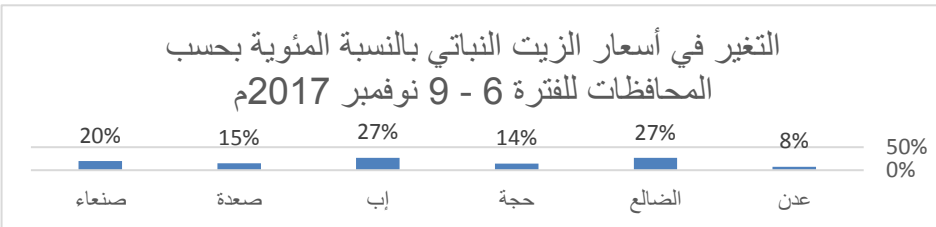
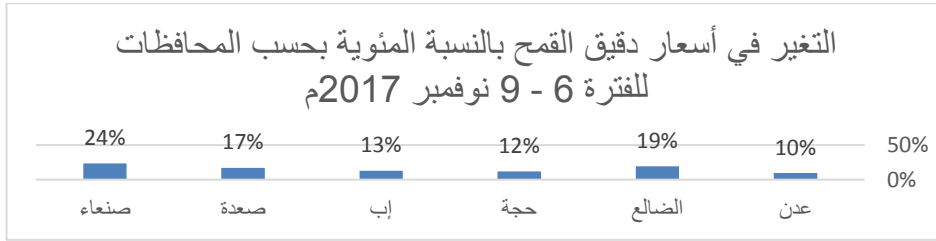
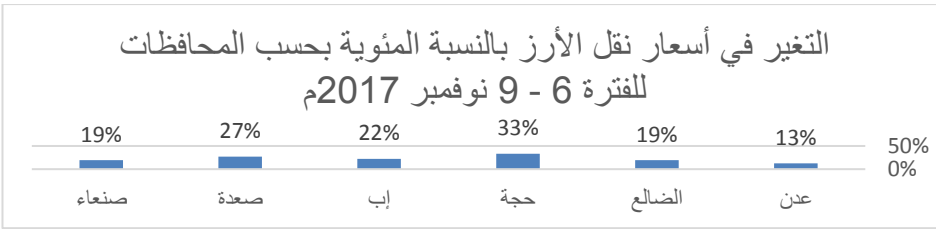
- أظهرت أسعار البترول والديزل أكبر اختلاف بزيادة 93 في المائة في كلفتها في عدن، غير أن الأسعار تبقى دون تغيير في حجة. وقد يكون الارتفاع الخفيف في أسعار البترول في صنعاء نتيجة لإجراءات مراقبة الأسعار المفروضة من قبل السلطات.



- لم ترتفع كلفة المياه في عدن على الرغم من الزيادة الكبيرة في أسعار الوقود



- ارتفاع ملحوظ في أسعار الأرز والقمح والزيت النباتي، وكان الارتفاع صغيراً في عدن بينما بلغ مستويات ملحوظة في المحافظات الشمالية.



مصدر جميع الرسوم البيانية : منظمة أكتد، منظمة العمل لمكافحة المجاعة، شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة

للمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع:

جورج خوري: مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، [khoury@un.org](mailto:khoury@un.org)، هاتف: +967 712222207

فيدريكا أندريا جيوفاني: مسؤولة العلاقات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، [dandregiovannif@un.org](mailto:dandregiovannif@un.org)، هاتف: +962 79 687 6082